تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

مقدمة :-

عندما أعدت وزارة العدل خطتها لعام 2017م كانت بلادنا وما زالت تمر بظروف صعبة واستثنائية، بسبب العدوان الغاشم والحصار الجائر الذي تفرضه دول تحالف العدوان على بلادنا، وما سببه ذلك من آثار كارثية على كل قطاعات الدولة المختلفة ومنها السلطة القضائية.

ورغم ذلك فإن وزارة العدل لم تفضل الإنتظار أو الإستسلام للواقع، وإنما بادرت إلى إعداد خطة طموحة تلبي جزءاً أساسياً من وظائفها القانونية والتنظيمية في خدمة المحاكم والقضاء.

ورشدت إستغلال الموارد البشرية والإمكانات المادية المتاحة - رغم شحتها - في تنفيذ الخطة.

أولاً :- مكونات خطة الوزارة لعام 2017م :-

تتكون الخطة التشغيلية لوزارة العدل من (14) هدف عام شملت مختلف جوانب العمل التي تندرج ضمن اختصاصات ومهام الوزارة و أيضاً تندرج ضمن البرنامج العام لحكومة الإنقاذ الوطني، بدءً من مواجهة العدوان الغاشم على بلادنا والعمل على إزالة آثاره ومروراً بتطوير منظومة التشريعات القانونية والتنظيمية وبناء قدرات الكادر القضائي والإداري والعمل على توفير الإمكانيات اللازمة التي ستساعد أجهزة السلطة القضائية على القيام بواجباتها وتطوير وتحسين الأداء في الوزارة والمحاكم ودعم وتعزيز أداء هيئة التفتيش القضائي ومصلحة السجون والسجل العقاري والتوثيق وانتهاءً بإنشاء جهازي الطب الشرعي والشرطة القضائية.

وتتفرع الأهداف العامة إلى (52) هدف تشغيلي (إجرائي) شملت كافة الجوانب التي نصت عليها الأهداف العامة ، سعياً من الوزارة لبلوغ الحد المناسب من تنفيذ أهداف الخطة العامة وفقاً للإمكانيات المتاحة، وتتوزع الأهداف التشغيلية (الإجرائية) إلى (221) وسيلة وإجراءً تنفيذي اً باعتبارها الوسائل ال مناسبة لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف التي تضمنتها الخطة.

وتتولى القطاعات والإدارات العامة في الوزارة تنفيذ الخطة وفق برنامج زمني محدد يتوزع على كافة شهور عام الخطة.

ثانياً :- تقييم مستوى تنفيذ الخطة والتحديات التي تواجهها الوزارة :-

1. تحليل تنفيذ الخطة :-

في نهاية عام الخطة، وبعد عام من العمل والإنجاز، يتحتم على الوزارة تحليل وتقييم مستوى أداءها وتنفيذها لخطتها خلال عام الخطة للوصول إلى :-

- معرفة نتائج أعمالها وجهودها وحقيقة وواقع عملية التنفيذ للخطة.
- معرفة مدى تناسق النتائج المحققة مع الأهداف والإجراءات المرسومة.
- تحديد نواحي القوة والضعف في الأداء الذي اكتنف أعمالها خلال عام الخطة.
- تحديد وتشخيص الأسباب والتحديات التي مثلت عائقاً أساسياًالتي أدت إلى عدم التنفيذ.

وبعد قيامها بتحليل تنفيذ خطتها هدفاً هدفاً ووسيلةً وسيلةً، فقد توصلت إلى جملة من المؤشرات المهمة كما يلي :-

أ - أن عدداً من الأهداف التشغيلية كانت الأوفر حظاً في التنفيذ ومنها :-

١ - الأهداف التي تتعلق برصد وتوثيق جرائم العدوان على السلطة القضائية وأجهزتها المختلفة.

٢ - الأهداف التي تتعلق بمكننة أعمال المحاكم والربط الشبكي.

٣ - الأهداف التي تتعلق بالأعمال المكتبية، أي التي تنفذ من خلال العمل المكتبي.

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

٤ ـ الأهداف المتعلقة باتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الإمكانيات التي تساعد السلطة القضائية على القيام بوظيفتها بكفاءة واقتدار مثل :-

- توفير الحد المعقول من نفقات التشغيل للمحاكم والنيابات وهيئات وأجهزة السلطة القضائية، بما يضمن استمرار العمل فيها، وقيامها بواجباتها وأداء مهامها على أكمل وجه.
- توفير وصرف الإيجارات الخاصة بمباني المحاكم والنيابات وكذا المبالغ المتعلقة بالترميم للمباني المؤجرة وفقاً لعقود الإيجارات في أمانة العاصمة والمحافظات لضمان بقاء المحاكم والنيابات في مقراتها، وتقديم خدماتها للمواطنين.
- توفير مباني مؤقتة عن طريق الاستئجار كمقرات مؤقتة للمحاكم تكون بديلة عن المقرات المدمرة بشكل استثنائي للضرورة، حتى تستطيع المحاكم والنيابات ممارسة أعمالها والنظر في قضايا المواطنين.
- صرف أجور المتعاقدين وبالأجر اليومي العاملين في الوزارة والمحاكم وكذا أجور الخدمات الأمنية والحماية التي تتولى حراسة وحماية مقرات الوزارة والمحاكم.

وهي مؤشرات مهمة تدل على نجاح الوزارة في استغلال الكادر البشري العامل فيها، وتحفيزه على العمل والإنجاز من جهة، ومن جهة أخرى تدل على حسن الإستغلال الأمثل لكل الموارد المالية المتاحة – رغم شحتها- في تنفيذ خطة الوزارة.

ب ـ أن عدداً من الأهداف والإجراءات لم تلق حظها من التنفيذ أو كان تنفيذها محدوداً وجزئياً ومنها :-

١ ـ الأهداف والإجراءات المرتبطة بعمل المحاكم خاصةً ما يتعلق منها بالبيانات والإحصائيات والتقارير.
٢ ـ الأهداف والإجراءات المتعلقة بالتدريب والتأهيل.
٣ ـ الأهداف المرتبطة بالبنية التحتية لأعمال المشاريع.
٤ ـ الأهداف المتعلقة بالتفتيش والرقابة الميدانية.

وهو ما يشير إلى وجود تحديات كبيرة فرضت نفسها على واقع العمل الميداني لعل أهمها استمرار العدوان الغاشم على بلادنا، واستمرار الإستهدافالممنهج لمباني المحاكم والنيابات، وشحة الإمكانيات المالية التي أعاقت تنفيذ عدد من الأهداف.

2. تقييم مستوى تنفيذ الخطة :-

نظراً للتحديات والصعوبات الكبيرة التي تمر بها بلادنا بشكل عام والسلطة القضائية بشكل خاص، والتي فرضت نفسها على العمل، وحدت كثيراً من جهود الوزارة في تنفيذ خطتها.

إلا أن الوزارة بادرت إلى تنفيذ الخطة وبروح عالية من المسئولية والإحساس الكبير بحجم وخطورة التحديات متجاوزة في ذلك الكثير من الصعوبات والمعوقات.

ولأن عملية تنفيذ الخطة قد سارت بوتيرة عالية فقد كان ذلك سبباً لتحقيق العديد من الإنجازات، لكن بالمقابل كان هناك صعوبة في تنفيذ بعض الأهداف.

وقد بلغت النسبة العامة لتنفيذ الخطة 58.5% وذلك على الشكل التالي :-

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
1	مواجهة العدوان الغاشم والعمل على إزالة آثاره	1	إعداد وإنجاز مسح شامل وحصر دقيق لكافة الأضرار التي لحقت بالمجمعات القضائية ومباني المحاكم والنيابات العامة جراء العدوان الغاشم وحساب الكلفة التقديرية لها.	%100	%76
		2	تأمين المؤسسات القضائية القائمة (المباني والمجمعات) ومحتوياتها المختلفة، بما يكفل الحفاظ على قضايا المواطنين.	%52	

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
2	تطوير وإصلاحات منظومة التشريعات القضائية لضمان تحسين العمل القضائي والرفع من مستواه وتيسير إجراءات التقاضي بكفاءة عالية	1	إعداد وتنفيذ تقييم شامل لكافة القوانين التنظيمية للسلطة القضائية، بهدف الوصول إلى تعديلات مناسبة تكفل تكامل أدوار هيئات وأجهزة السلطة القضائية وتنظيم وضبط العلاقة فيما بينها، وكذا لضبط وتنظيم علاقة السلطة القضائية بالسلطتين التشريعية والتنفيذية وأجهزة الدولة الأخرى.	%0	%56
		2	إعداد تعديلات تشريعية لتنظيم عمل الإدارة القضائية بالمحاكم، وتطوير وسائل وأساليب العمل في المحاكم، بما يضمن حسن سير العمل فيها وانتظامه ويكفل تقديم الخدمات للمواطنين بسرعة وكفاءة وعلى مستوى عالي من الجودة.	%0	
		3	إعادة النظر في لائحة التقسيمات الفرعية (الداخلية) لوزارة العدل، وإعادة هيكلة التقسيمات التنظيمية الفرعية، وتحديد المهام والاختصاصات بما يضمن قيام الوزارة بمهامها وواجباتها القانونية والتنظيمية في خدمة القضاء والعدالة.	%100	
		4	إعادة تنظيم وتشكيل المجالس التأديبية في المحاكم الإستئنافية في المحافظات، لتفعيل المساءلة والمحاسبة، ومعاقبة المخلين بواجباتهم ومسئولياتهم من الموظفين العاملين بالمحاكم	%100	
		5	إعداد وإصدار لائحة صندوق دعم القضاء وفقاً لقانون الرسوم القضائية والقوانين النافذة.	%80	
		6	إعداد وإصدار لائحة تنظيم مهام الخبراء أمام القضاء، بما يكفل تنظيمها وترتيب أعمالها بحيث تؤدي عملها بشكل منظم.	%70	
		7	تنمية وتطوير وسائل وأساليب التعاون الدولي مع الدول والمنظمات.	%52	
3	الاهتمام بتأهيل وتدريب الكادر القضائي والإداري وأعوان القضاء بما يواكب المهام والواجبات المناطة بهم.	1	تنفيذ دورة تدريب المدربين TOT.	%100	%50
		2	إعداد خطة وبرنامج تدريبي متخصص للقضاة والموظفين يراعي خصوصية وطبيعة العمل القضائي والإداري بالمحاكم والنيابات.	%0	
		3	تنفيذ دورة تدريبية حول الإدارة القضائية ومهام ومسئوليات الموظفين وفقاً للائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافيةوالإبتدائية.	%50	
		4	تنفيذ دورة تدريبية حول مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب كتاب العدل (الموثقين والأمناء)	%50	
		5	تنفيذ دورة تدريبية حول تقييم أداء الخطط والبرامج	%50	
		6	تنفيذ دورة تدريبية حول الجودة الشاملة	%50	
		7	تنفيذ دورة تدريبية حول التطوير التنظيمي	%50	
4	الإهتمام بالمعهد العالي للقضاء والعمل على تطويره بما يكفل رفد القضاء بالعناصر القضائية الكفؤة والقادرة على الأداء والإنجاز، وتنشيط دوره في التدريب والتأهيل المستمر للقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعوان القضاء	1	إعداد وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء رقم (34) لسنة 2008م.	%30	%12
		2	إعداد وإصدار اللائحة التنظيمية (الداخلية) للمعهد العالي للقضاء، وهيكلها التنظيمي وتقسيماتها التنظيمية وتحديد المهام والمسئوليات والواجبات.	%30	
		3	رفع مستوى الخدمة التي تقدمها مكتبة المعهد للدارسين بالمعهد والباحثين والموظفين العاملين بالمعهد.	%0	
		4	إنشاء وتنفيذ سجل أكاديمي متكامل لأعضاء هيئة التدريس بالمعهد.	%0	

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
5	إتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الإمكانيات التي تساعد السلطة القضائية على القيام بوظيفتها بكفاءة واقتدار	1	توفير الحد المعقول من نفقات التشغيل للمحاكم والنيابات وهيئات وأجهزة السلطة القضائية، بما يضمن استمرار العمل فيها، وقيامها بواجباتها وأداء مهامها على أكمل وجه.	%100	%75
		2	توفير وصرف الإيجارات الخاصة بمباني المحاكم والنيابات في أمانة العاصمة والمحافظات لضمان بقاء المحاكم والنيابات في مقراتها، وتقديم خدماتها للمواطنين ، وكذا المبالغ المتعلقة بالترميم للمباني المؤجرة وفقاً لعقود الإيجارات.	%50	
		3	توفير مباني مؤقتة عن طريق الاستئجار كمقرات مؤقتة للمحاكم تكون بديلة عن المقرات المدمرة بشكل استثنائي للضرورة، حتى تستطيع المحاكم والنيابات ممارسة أعمالها والنظر في قضايا المواطنين.	%100	
		4	إعادة تشغيل المطبعة القضائية وضمان قيامها بتوفير المطبوعات القضائية اللازمة لعمل أجهزة القضاء.	%100	
		5	صرف أجور المتعاقدين وبالأجر اليومي العاملين في الوزارة والمحاكم وكذا الخدمات الأمنية والحماية التي تتولى حراسة وحماية مقرات الوزارة والمحاكم .	%100	
		6	استمرار وتفعيل دور الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء في إعداد الخطط وتقييم الأداء وبناء نظام الجودة الشاملة وإعداد وإصدار التقارير الإحصائية.	%60	
		7	القيام بالصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.	%90	
		8	استكمال إجراءات الاستلام النهائي لعدد (13) مشروع	%0	
6	تطوير وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم والنيابات العامة ومكاتب وأقلام التوثيق.	1	إعادة النظر في اللائحة التنظيمية للمحاكم الاستئنافية والابتدائية والمتخصصة، وإعادة هيكلتها بما يكفل حسن توزيع المهام والمسئوليات، وتقسيم العمل وفقاً لمبدأ انسياب خطوط السلطة وتصاعد خطوط المسئولية.	%25	%58
		2	إستكمال إعداد وإصدار ونشر دليل خدمات وزارة العدل.	%80	
		3	إصدار ونشر الدليل الإرشادي وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للموثقين والأمناء وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية.	%100	
		4	إعداد وإنشاء قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها.	%35	
		5	إعداد دراسة حول الوضع القائم لأموال القصر أمام المحاكم، وتقديم تصور ورؤية لكيفية التعامل مع أموال القصر.	%40	
		6	إجراء الدورات التفتيشية (الدورية والمفاجئة والزيارات الاستطلاعية) للمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في أمانة العاصمة والمحافظات.	%65	
		7	تقييم الأداء الوظيفي لموظفي الديوان العام والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق وتفعيل نتائجها.	%35	
		8	تنفيذ النظام الآلي (الإليكتروني) للوارد والصادر في القطاعات والإدارات العامة للوزارة.	%100	
		9	تنظيم وتخطيط السجلات الخاصة بحصر أموال القصر أمام المحاكم.	%50	

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
7	دعم وتعزيز دور وأداء هيئة التفتيش القضائي للقيام بدورها في تحقيق الرقابة القضائية على المحاكم والنيابات وإنهاء مظاهر الإختلالات.	1	إعادة النظر في هيكلة التفتيش القضائي وأنظمة عملها، و إعداد نظام متكامل وآلية واضحة لاستقبال وتحقيق شكاوى المواطنين، والبت فيها.	%0	%0
8	العمل على تنظيم العلاقة بين الهيئات والأجهزة القضائية وأجهزة الضبط القضائي بما يعزز من الأداء وسرعة إنجاز وتنفيذ المهام.	1	إعداد رؤية وآلية للتنسيق حول تنظيم علاقة هيئات وأجهزة السلطة القضائية وأجهزة الضبط القضائي بما يكفل تنفيذ أحكام وقرارات وأوامر القضاء.	%100	%100
9	إنشاء هيئة للشرطة القضائية وإعداد وتأهيل الشرطة القضائية وتعزيز قدراتها لخدمة القضاء.	1	إعداد دراسة وتقييم للوضع القائم للشرطة القضائية منذ تشكيلها، وتقديم المقترحات والتصورات التي تضمن حسن الاستفادة من الشرطة القضائية في خدمة القضاء.	%100	%100
		2	إعداد مشروع قرار إنشاء هيئة الشرطة القضائية المتخصصة تتبع وزارة العدل يتضمن تحديد نظام عملها وتشكيلها ومهامها وواجباتها وتدريبها وتأهيلها، وبما يكفل قيام الشرطة القضائية بدورها في خدمة القضاء.	%100	
10	إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي.	1	إنجاز ورفع مشروع قرار إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي يتبع وزارة العدل ومذكرته الإيضاحية.	%100	%50
		2	إنجاز ورفع مشروع اللائحة التنظيمية (التقسيمات التنظيمية الداخلية) للمركز الوطني للطب الشرعي، وتحديد مهامها واختصاصاتها.	%100	
11	العمل على تحسين وضع السجل العقاري والتوثيق تمهيداً لدمجهما في هيئة واحدة تسمى الهيئة العامة للسجل العقاري والتوثيق.	1	إعداد دراسة ورؤية متكاملة حول أوضاع التوثيق والسجل العقاري و أسباب ودواعي ضم التوثيق والسجل العقاري في هيئة واحدة، وكيفية دمج القطاعين الخاصين بالسجل العقاري والتوثيق في هيئة واحدة، والإجراءات والمتطلبات اللازمة لعملية الدمج.	%70	%70
12	تعزيز الجهود المتعلقة برعاية الأحداث والمرأة ومساعدة السجناء المعسرين وتفعيل اللجان الخاصة بذلك.	1	التعاقد مع عدد من المحامين لمتابعة قضايا الأحداث والنساء المعسرات والفقيرات أمام النيابات والترافع فيها أمام المحاكم.	%92	%75
		2	العمل على إطلاق سراح عدد من السجناء المعسرين المحكوم عليهم بالحق الخاص وقضوا فترة العقوبة القانونية.	%55	
		3	تحديث قاعدة بيانات النوع الاجتماعي في السلطة القضائية.	%70	
13	العمل على تحسين أوضاع السجون والسجناء وتطوير مصلحة السجون بالتنسيق مع وزارة الداخلية.	1	إعداد دراسة تقييميه حول وضع مصلحة السجون.	%0	%20
		2	إعداد رؤية لتحويل السجون إلى إصلاحيات ومؤسسات تعليمية تعمل على تأهيل السجناء تمهيداً لإعادة دمجهم بالمجتمع.	%0	
		3	تطوير آليات وأساليب عمل الإدارة.	%60	

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	م	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف العام
14	العمل على نشر الوعي القانوني والقضائي في المجتمع بما يساهم في تنمية احترام القانون وقدسية ومكانة القضاء وقدسية العدالة.	1	تنفيذ حلقات نقاشية تليفزيونية وإذاعية بحسب الخارطة البرمجية لوسائل الإعلام.	%100	%75
		2	بث مواد توعوية في موقع القضائية نت والمواقع الإليكترونية الأخرى.	%100	
		3	إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها وزارة العدل.	%100	
		4	الإستمرار في إصدار الصحيفة القضائية.	%0	

ثالثاً :- أهم المعوقات والتحديات التي واجهت تنفيذ الخطة:-

إن تقييم مستوى تنفيذ الخطة قد كشف عن وجود عدد من الصعوبات والتحديات التي واجهت الوزارة في إطار تنفيذها للخطة خلال العام، لعل أبرزها :-

- عدم تجاوب المحاكم في تقديم ورفع البيانات والمعلومات المطلوبة منها في كثير من الأنشطة اللازمة لتنفيذ الخطة، خاصةً البيانات اللازمة لقواعد البيانات وتقييم الأداء وغيرها.
- التوقف عن شراء قطع غيار وصيانة الآلات والمعدات والأجهزة التابعة للوزارة والمحاكم، وعدم القدرة على إصلاحها، وهو ما يعني إعاقة الجهات المختصة عن القيام بواجبها في العمل على الوجه المطلوب.
- عدم تجاوب الإدارات المعنية بتنفيذ خطة الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء حيث تم رفع (4) مواضيع فقط ه ي (تقرير عن نتائج حصر أضرار المجمعات ومباني المحاكم والنيابات جراء العدوان الغاشم على بلادنا - مشروع قرار إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي – مشروع قرار إنشاء الإدارة العامة للشرطة القضائية – مشروع آلية للتنسيق بين جهات القضاء وأجهزة الضبط القضائي)، من موضوعات الخطة خلال عام الخطة.

كما يكشف التقييم عن عدد من التحديات التي واجهت الوزارة في تنفيذ خطتها لعل أهمها:-

- العدوان الغاشم على بلادنا والحصار الجائر الذي خلق ظروف عمل استثنائية أثرت على مستوى الإنجاز.
- خفض نفقات التشغيل إلى 50% مما سبب إرباكاً في الأداء والإنجاز، ولذلك تم الاقتصار على الإحتياجات الضرورية مما أدى إلى عدم تنفيذ الكثير من الأنشطة والمهام الواردة في الخطة.
- ضمان عدم توقف العمل في مختلف المؤسسات والهيئات القضائية خاصةً المحاكم والنيابات العامة، وضمان استمراريتها في تأدية عملها وواجباتها.
- المحافظة على محتويات المحاكم والنيابات العامة من قضايا وسجلات وأثاث وتجهيزات إليكترونية وتجهيزات مكتبية وغيرها في ظل استمرار العدوان في الاستهداف الممنهج لمقرات المحاكم والنيابات العامة.
- توقف العمل في بعض مباني المحاكم بسبب استهداف العدوان الغاشم لمقراتها، وعدم وجود مخصصات مالية لاستئجار البديل عنها وشراء وتوفير الإحتياجات الضرورية من الأثاث والتجهيزات اللازمة لها لتأدية أعمالها.

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
1	مواجهة العدوان الغاشم والعمل على إزالة آثاره.	إعداد وإنجاز مسح شامل وحصر دقيق لكافة الأضرار التي لحقت بالمجمعات القضائية ومباني المحاكم والنيابات العامة جراء العدوان الغاشم وحساب الكلفة التقديرية لها.	حصر الأضرار عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي مع المحاكم.	- تم إعداد خطة النزول الميداني للمسح وتم رفعها بمصادقة لجنة حصر. - تحديث المعلومات مستمر حول المحاكم المتضررة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. - تم الرفع بنتائج الحصر الميداني (المرحلة الأولى من الدراسة الفنية لإعادة الأعمار) لقيادة الوزارة.	الرفع بنتائج الحصر الميدان (المرحلة الأولى من الدراسة الفنية لإعادة الإعمار) لقيادة الوزارة.	%100	الإدارة العامة للمشاريع والصيانة	التجهيزات	- لم يتم تنفيذ عملية النزول والتدقيق الشامل للأضرار بسبب تأجيله حتى ينتهي العدوان الغاشم على اليمن. - قامت بالعمل لجنة.
		تأمين المؤسسات القضائية القائمة (المباني والمجمعات) ومحتوياتها المختلفة، بما يكفل الحفاظ على قضايا المواطنين.	التخاطب مع المحاكم بالرفع عن الإحتياجات اللازمة من أفراد الشرطة القضائية من قبل الإدارة المتخصصة.	- تم مخاطبة المحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية بتأمين المحاكم بالقوة البشرية اللازمة لحفظها والتنسيق مع الجهات المختصة.	توفير العدد المناسب من أفراد الحماية بما يتناسب مع حجم ومكان كل محكمة.	%70	الإدارتين العامتين للمحاكم	التجهيزات	
			استقبال طلبات المحاكم بالاحتياجات.	ـــــ					
			مخاطبة وزارة الداخلية بضرورة توفير العدد الكافي لرفد المحاكم بأفراد الشرطة القضائية بحسب احتياج كل محكمة.	- تم مخاطبة وزارة الداخلية لتوفير دفع جديدة من الشرطة القضائية وموافاتنا ببيانات القوة العاملة في المحاكم والنيابات.					
			رفد المحاكم بالعدد الكافي من أفراد الشرطة القضائية.	- تم رفد عدد من المحاكم والنيابات بعدد(180) فرد. - تم مخاطبة وزارة الداخلية ببيانات القوة الموزعة.					
			تفعيل مبدأ الإشراف والمتابعة لأفراد الشرطة القضائية.	- لازالت المتابعة مستمرة وفي صدد جمع بيانات كاملة عن القوة العاملة في عموم محاكم الجمهورية.	تفعيل دور الحراسة والشرطة القضائية.	%20			
			رفع التقارير الدورية عن أعمالهم لمعالجة أي إختلالات قد تحدث.	تم الرفع بمقترح إنشاء إدارة للشرطة القضائية بالإدارة العامة للمحاكم وتفعيل دور أقسام الشرطة في المحاكم الاستئنافية وإنشاء وحدة شرطة قضائية في المحاكم الابتدائية.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
			متابعة تنفيذ المعالجات والتوصيات والرفع بذلك لمعالي الوزير.	ـــــ					
			مخاطبة المحاكم بالرفع بالتقارير عن أوضاع أرشيفها لمعرفة كيفية احتفاظها بالملفات والإجراءات اللازمة لحمايتها.	- تم مخاطبة جميع المحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية التابعة لها تحت توقيع معالي الوزير وذلك بتأمين الأرشيف الخاص والرفع عن وضع الأرشيف واحتياجاته. - تم التعقيب بمذكرة أخرى بهذا الشأن في شهر أغسطس تحت توقيع وكيل قطاع المحاكم والتوثيق.	العمل على إيجاد مكان أمن ومناسب لأرشفة الملفات تتوفر فيه الشروط اللازمة للحماية الكاملة.	%40			- عدم تجاوب المحاكم ورفع التقارير عن أوضاع الأرشفة فيها بالرغم من المتابعة المستمرة. - عدم تنفيذ النزول الميداني للاطلاع على أوضاع الأرشفة في المحاكم بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية . - عدم تجاوب المحاكم لموافاتنا ببرامج الأرشفة التي يتم العمل بها .
			استقبال التقارير عن أوضاع أرشيف كل محكمة على حدة.	ـــــ					
			دراسة التقارير عن أوضاع أرشيف كل محكمة على حده ووضع أو اقتراح الحلول المناسبة لعملية الأرشفة.	ـــــ					
			متابعة المحاكم لتنفيذالإجراءات المطلوبة لحماية الملفات.	- تم تركيب معدات حديثة لأرشفة الملفات في الشعبة والمحكمة التجارية بالأمانة.					
			إعداد البرامج الخاصة بالأرشفة الإلكترونية.	- تم عقد عدة اجتماعات مع الإدارة العامة لتقنية المعلومات تم فيها دراسة إعداد البرنامج وإمكانية ربطه مع النظام القضائي أم برنامج مستقل. - تم إعداد الدراسة اللازمة لإعداد البرنامج الخاص بالأرشفة الإلكترونية وتحديد المعدات المطلوبة.	تفعيل الأرشفة الإلكترونية وأرشفة الملفات.				.

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
			تعميم البرنامج على كافة المحاكم والشعب.	تم البدء بإعداد النظام		%60	الإدارة العامة لتقنية المعلومات	الإدارتين العامتين للمحاكم	لم يتم شراء المعدات المطلوبة وتوقف المشروع بسبب عدم توفر السيولة اللازمة.
			متابعة المحاكم والشعب المتخصصة لمعرفة مدى تفعيل عمل الأرشفة الإلكترونية.	- تم التواصل مع الشعب والمحاكم المتخصصة لموافاة الإدارة بالبرامج التي تم اعتمادها لمعرفة مدى نجاح أنظمة الأرشفة لديهم ليتم تعميم الجيد منها مع الأخذ بالاعتبار نوعية واختصاص هذه الشعب والمحاكم.					
			إبراز جرائم العدوان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.	- إنشاء موقع خاص بكشف جرائم العدوان بعنوان الجبهة القضائية لمواجهة العدوان. - إنشاء صفحات وقنوات للتواصل الإجتماعي لنشر أطباء السلطة القضائية وكشف جرائم العدوان عليها. - التواصل ومراسلة المنظمات الدولية والجهات الحكومية والغير الحكومية ووسائل الأعلام العالمية لكشف جرائم العدوان. - إصدار كتاب لإدانات المنظمات الدولية لدول تحالف العدوان. - إعداد وتوثيق قاعدة البيانات . - حصر جرائم العدوان على السلطة القضائية . - حصر جرائم العدوان على اليمن. - توثيق كل الفيديوهات المتعلقة بالسلطة القضائية إعلامياً.		%100			
			تحديث وتطوير النظام القضائي الإلكتروني.	**تم تنفيذ الآتي:-** 1- إنشاء صفحة على الإنترنت للاستعلام عن القضايا . 2- النزول الميداني إلى أكثر من شركة والحصول على عرض لإنشاء نظام عبر تطبيقات الهاتف وكذلك صفحة إنترنيت وما زال قيد الدراسة. 3- تجهيز و إعداد الربط الشبكي اللاسلكي بين الوزارة و محكمة استئناف الأمانة.		%35			

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
				4- تنزيل وتشغيل النظام الكتروني (صادر- وارد) لجميع الإدارات العامة. 5- تركيب و تجهيز مركز و شبكة المعلومات الخاصة بشعبة و محكمة الأموال العامة لعدد (20) نقطة شبكية و إجراء الصيانة للأجهزة المعلوماتية فيها. 6- تم تحديث قاعدة البيانات الخاصة بموظفي السلطة القضائية و عمل نسخة احتياطية لقواعد البيانات الموجودة في أجهزة الكمبيوتر لضمان حفظ قواعد البيانات في حالة حصول أي طارئ.				
2	تطوير وإصلاحات منظومة التشريعات القضائية لضمان تحسين العمل القضائي والرفع من مستواه وتيسير إجراءات التقاضي بكفاءة عالية.	إعداد وتنفيذ تقييم شام للكافة القوانين التنظيمية للسلطة القضائية، بهدف الوصول إلى تعديلات مناسبة تكفل تكامل أدوار هيئات وأجهزة السلطة القضائية وتنظيم وضبط العلاقة فيما بينها، وكذا لضبط وتنظيم علاقة السلطة القضائية بالسلطتين التشريعية والتنفيذية وأجهزة الدولة الأخرى.	مخاطبة الجهات المعنية بدراسة التشريعات التنظيمية للسلطة القضائية لترشيح أعضاء للجنة الدراسة.	ـــــ	رفع التقرير التقييمي عن واقع التشريعات التنظيمية للسلطة القضائية لمجلس الوزراء.	%0	وزارة العدل	مجلس القضاء الأعلى + النيابة العامة	
			الرفع بمقترح ترشيح تشكيل لجنة لمعالي الوزير.	ـــــ					
			إصدار قرار تشكيل لجنه لدراسة التشريعات التنظيمية للسلطة القضائية لإعداد التقرير التقييمي عن واقع التشريعات التنظيمية للسلطة القضائية.	ـــــ					
			إعداد وإنجاز التقرير التقييمي ورفعه لوزير العدل.	- إعداد دراسة أوليه عن متطلبات تحديث التشريعات القضائية وتحديد مفاهيم الاستقلال المالي والإداري والقضائي.					
			رفع التقرير التقييمي لمجلس القضاء الأعلى لعرضه على المجلس.	ـــــ					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
			رفع التقرير التقييمي عن واقع التشريعات التنظيمية للسلطة القضائية لمجلس الوزراء.	ـــــ					
		إعداد تعديلات تشريعية لتنظيم عمل الإدارة القضائية بالمحاكم، وتطوير وسائل وأساليب العمل في المحاكم، بما يضمن حسن سير العمل فيها وانتظامه ويكفل تقديم الخدمات للمواطنين بسرعة وكفاءة وعلى مستوى عالي من الجودة.	تكليف اللجنة الفنية التي أعدت التقرير التقييمي لوضع السلطة القضائية بإعداد التعديلات التشريعية اللازمة على ضوء نتائج التقرير التقييمي.	ـــــ	الرفع بالتعديلات التشريعية التنظيمية لعمل الإدارة التنظيمية لمجلس الوزراء.	%0			
			رفع مشروع التعديلات لوزير العدل.	ـــــ					
			رفع مشروع التعديلات لمجلس القضاء الأعلى.	ـــــ					
			رفع مشروع التعديلات التشريعية لمجلس الوزراء.	ـــــ					
		إعادة النظر في لائحة التقسيمات الفرعية (الداخلية) لوزارة العدل، وإعادة هيكلة التقسيمات التنظيمية الفرعية، وتحديد المهام والاختصاصات بما يضمن قيام الوزارة بمهامها وواجباتها القانونية والتنظيمية في خدمة القضاء والعدالة.	صدور قرار وزاري لتشكيل لجنه لإعداد مشروع التعديلات على اللائحة.	- تم تشكيل لجنة لإعداد لائحة	صدور قرار وزاري بإصدار لائحة التقسيمات الفرعية للوزارة	%100	الإدارة العامة للشئون القانونية	الإدارة العامة للدراسات والبحوث + الإدارة العامة للتخطيط	
			مخاطبة الجهات المعنية في الوزارة للرفع بتصوراتها حول التقسيمات.	تم مخاطبة الجهات المعنية بالوزارة للرفع بتصوراتها حول ذلك.					
			تلقي المقترحات والتصورات مع الجهات المعنية في الوزارة.	- تم تلقي المقترحات والتصورات من الجهات المعنية.					
			إعداد مشروع لائحة التقسيمات الفرعية للوزارة.	ـــــ					
			رفع مشروع اللائحة لوزير العدل.						

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
			صدور قرار وزاري بإصدار اللائحة التقسيمات الفرعية للوزارة.	لم يتم إصدار قرار شامل لإعادة النظر في لائحة الوزارة وإنما تم إصدار قرارات تخص إدارات معينه من اللائحة وفقاً لملاحظات الإدارة العامة وهذه القرارات هي:- 1. قرار وزير العدل رقم (17) لسنة 2017م بشأن التقسيمات الفرعية لمكتب نائب الوزير شملت الهيكل التنظيمي لمكتب نائب الوزير ومهام واختصاصات إدارة مكتب نائب الوزير. 2. قرار وزير العدل رقم (57) لسنة 2017م بشأن إنشاء إدارتين ضمن هيكل التقسيمات الفرعية للإدارة العامة لتقنية المعلومات بديوان عام الوزارة هما:- أ- إدارة العمليات وتتكون من قسمين (قسم الاتصالات والرقابة المرئية –قسم المتابعة والأرشفة الإلكترونية) ب-إدارة المواقع الإلكترونية وتتكون من قسمين (قسم التصميم والتطوير الفني والخدمات الإلكترونية -قسم نشر وتحديث المحتوى المعلوماتي). 3 - قرار وزير العدل رقم (118) لسنة 2017م بتعديل المادة رقم (48) من قرار وزير العدل رقم (264) لسنة 2014م بشأن لائحة التقسيمات الفرعية للهيكل التنظيمي لوزارة العدل على النحو التالي:- المادة (48) إدارة التشغيل:- وتتكون من أربعة أقسام وهي (تشغيل الأنظمة – الدعم الفني-التأهيل والتدريب التقني والمعلوماتي – قسم البيانات والجرافيكس)				

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		إعادة تنظيم وتشكيل المجالس التأديبية في المحاكم الإستئنافية في المحافظات، لتفعيل المساءلة والمحاسبة، ومعاقبة المخلين بواجباتهم ومسئولياتهم من الموظفين العاملين بالمحاكم.	إعداد تعميم لمحاكم الاستئناف في أمانة العاصمة والمحافظات لتقديم ما لديهم من ملاحظات حول قرار تشكيل مجالس التأديب.	- تم إعداد التعميم ورفعة لمعالي الوزير لتوقيعه وتوزيعه على المحاكم.	الرفع بمشروع تعديل القرار الخاصة بإنشاء مجالس التأديب لمعالي الوزير.	%100	الإدارة العامة للشئون القانونية	الإدارتين العامتين للمحاكم	
			تجميع الردود وتفريغها في نماذج خاصة.	- تم تلقي الردود وتجميعها وتفريغها.					
			إعداد مشروع تعديل القرار الخاص بإنشاء مجالس التأديب في المحافظات.	- تم إعداد مشروع قرار تعديل القرار الخاص بإنشاء مجلس التأديب. - صدور قرار وزاري رقم (215) لسنة 2017م بشأن إعادة تشكيل مجلس التأديب الإدارية . - مخاطبة محاكم الاستئناف بالقرار عبر غرفة عملية الوزارة.					
		إعداد وإصدار لائحة صندوق دعم القضاء وفقاً لقانون الرسوم القضائية والقوانين النافذة.	تكليف فريق عمل لإعداد مشروع لائحة صندوق دعم القضاء.	- تم تكليف فريق عمل لإعداد مشروع لائحة صندوق دعم القضاء.	صدور قرار وزاري بلائحة صندوق دعم القضاء.	%80			لم يتم إصدار القرار
			إعداد مشروع لائحة صندوق دعم القضاء	تم إعداد المشروع.					
			رفع مشروع اللائحة لوزير العدل لإصدارها بقرار وزاري.	لم يتم التنفيذ.					
		إعداد وإصدار لائحة تنظيم مهام الخبرة أمام القضاء، بما يكفل تنظيمها وترتيب أعمالها بحيث تؤدي عملها بشكل منظم.	تكليف فريق لإعداد مشروع لائحة تنظيم الخبرة أمام القضاء.	- تم تكليف فريق لإعداد اللائحة.	إصدار اللائحة وتوجيه الجهات المختصة للبدء بتنفيذها.	%70		الإدارتين العامتين للمحاكم + الإدارة العامة للدراسات والبحوث	عدم توافق أعضاء اللجنة لحضور الاجتماعات بسبب الظروف الاجتماعات والاقتصادية والسياسية.
			إعداد مشروع لائحة تنظيم الخبرة أمام القضاء.	- تم الاجتماع لعدة مرات وطرح وصياغة عدد من مواد اللائحة.					
			رفع مشروع اللائحة لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ.					لم يتم الرفع لعدم اكتمال المشروع .
			إصدار اللائحة وتوجيه الجهات المختصة للبدء بتنفيذها.	لم يتم التنفيذ.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		تنمية وتطوير وسائل وأساليب التعاون الدولي مع الدول والمنظمات.	إعداد وإصدار الكتاب الخاص بالاتفاقيات الإقليمية والثنائية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية.	- تم إنهاء المرحلة الأولي من حصر وتجميع وطباعة كتاب الاتفاقيات الثنائية والإقليمية . - تم استكمال وإنهاء طباعة الاتفاقيات الثنائية (الصف الضوئي) من الكتاب.	إصدار الكتاب	%80			لم يتم إصداره بسبب حجم الكتاب الكبير والذي يتطلب استكمال مراجعته ومطابقته بالأصول وإخراجه بصورته النهائية.
			إعداد آلية تنفيذية لاتفاقيات التعاون القضائي المصادق عليها بين بلادنا والدول الشقيقة والصديقة.	- تم العرض لمعالي الأخ الوزير بإعداد مشروع الآلية. - تمت الموافقة من معاليه بإعداد مشروع الآلية .	إصدار الآلية	% 0	الإدارة العامة للتعاون الدولي		لم يتم التنفيذ بسبب عدم صدور القرار بتكليف المعنيين بالقيام المهام الموكلة لهم حيث يتطلب العمل جهد كبير لإنجازه.
			إعداد المذكرات الإيضاحية والتفسيرية للاتفاقيات العربية الخمس واستكمال الإجراءات القانونية للمصادقة عليها .	لم يتم إعداد المذكرات الإيضاحية والتفسيرية.	صدور قرارات المصادقة	%80		مجلس النواب	
				تم إحالة الاتفاقيات الخمس لمجلس النواب للمصادقة عليها وهي :- 1. الإتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . 2. الإتفاقية العربية لمكافحة الجرعة المنظمة عبر الحدود. 3. الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد. 4. الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. 5. الإتفاقية العربية بشأن ولاء المؤسسات العقابية .					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
				- تم إعداد الردود على بعض الاستفسارات الواردة من مجلس النواب على الاتفاقيات الخمس المعروضة عليه، ووافق مجلس النواب على الإتفاقيات التالي :- 1. الإتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . 2. الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود. 3. الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد.					
			الحصول على وثائق التصديق على الاتفاقيات القضائية (الأربع)الموقع عليها مع المملكة المغربية وتبادل وثائق التصديق مع الجانب المغربي .	تم التواصل والاتفاق مع وزارة الشئون القانونية على توقيع محضر في نهاية شهر يوليو واستلام أصول وثائق التصديق للاتفاقيات الأربع الموقعة مع الجانب المغربي.	توقيع محضر تبادل الوثائق	%50		وزارة الخارجية	عدم وجود سفارات خارجية
				لم يتم تبادل وثائق التصديق.					
			تفعيل برامج الدعم الخارجي لخدمة أهداف الوزارة.	- عقدت اللجنة مشاريع وبرامج الدعم الخارجي عدد من الإجتماعات لغرض تفعيل عمل برامج الدعم الخارجي الحالية .	الرفع النتائج	%20		لجنة مشاريع الدعم الخارجي	عدم توفر برامج دعم مقدمة من الدول والمنظمات المانحة في الوقت الراهن.
				- قامت اللجنة بإعداد تقييم المشاريع الدعم الخارجي السابقة ورفعه لمعالي الوزير.					
				- عقدت اللجنة عدة إجتماعات مع معالي الوزير لغرض معرفة نتائج أعمال وبرامج الدعم الخارجي السابقة.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
3	الاهتمام بتأهيل وتدريب الكادر القضائي والإداري وأعوان القضاء بما يواكب المهام والواجبات المناطة بهم.	تنفيذ دورة تدريب المدربين TOT.	إعداد الحقيبة التدريبية تحديد المستهدفين تحديد زمان ومكان الدورة تحرير مذكرة للجهة المستفيدة بمكان وزمان الدورة . انعقاد الدورة .	تم عقد الدورة التدريبية. استفاد من الدورة عدد (44) موظف وموظفة.	اكتساب عدد (30) من الموظفين بالديوان بحسب خطة وبرنامج تدريبي متخصص للموظفين يراعي خصوصية وطبيعة العمل الإداري بالديوان.	%100	الإدارة العامة للتدريب والتأهيل		
		إعداد خطة وبرنامج تدريبي متخصص للقضاة والموظفين يراعي خصوصية وطبيعة العمل القضائي والإداري بالمحاكم والنيابات.	إعداد الحقيبة التدريبية تحديد المستهدفين تحديد زمان ومكان الدورة. تحرير مذكرة للجهة المستفيدة بمكان وزمان الدورة. انعقاد الدورة .	تم الإعداد والتحضير لإقامة الدورة من خلال:- - إعداد الإطار المرجعي للدورة. - تحديد المواضيع التدريبية للدورة. - التواصل والتنسيق مع المدربين. - رفع مذكرة للوزير بتحديد وقت لإقامة الدورة.	اكتساب عدد (171) من الموظفين بالمحاكم بحسب خطة وبرنامج تدريبي متخصص للقضاة والموظفين يراعي خصوصية وطبيعة العمل القضائي والإداري بالمحاكم.	%50		المعهد العالي للقضاء + الإدارة العامة للتخطيط	
		تنفيذ دورات تدريبية متخصصة في مجالات: • الإدارة القضائية ومهام ومسئوليات الموظفين وفقاً للائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافيةوالإبتدائية.	إعداد الحقيبة التدريبية تحديد المستهدفين. تحديد زمان ومكان الدورة تحرير مذكرة للجهة المستفيدة بمكان وزمان الدورة . انعقاد الدورة .	تم الإعداد والتحضير لإقامة الدورة من خلال:- - إعداد الإطار المرجعي للدورة. - تحديد المواضيع التدريبية للدورة. - التواصل والتنسيق مع المدربين. - رفع مذكرة للوزير بتحديد وقت لإقامة الدورة.	اكتساب عدد (83) من موظفي المحاكم الاستئنافية والابتدائية مهارات الإدارة القضائية.	%50	الإدارة العامة للتدريب والتأهيل		
		• مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب كتاب العدل (الموثقين والأمناء)	إعداد الحقيبة التدريبية. تحديد المستهدفين. تحديد زمان ومكان الدورة تحرير مذكرة للجهة المستفيدة بمكان وزمان الدورة . انعقاد الدورة.	تم الإعداد والتحضير لإقامة الدورة من خلال:- - إعداد الإطار المرجعي للدورة. - تحديد المواضيع التدريبية للدورة. - التواصل والتنسيق مع المدربين. - رفع مذكرة للوزير بتحديد وقت لإقامة الدورة.	اكتساب عدد (20) من الموثقين والأمناء لمكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.	%50	الإدارة العامة للتدريب والتأهيل	وحدة مكافحة غسل الأموال	

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		• تقييم أداء الخطط والبرامج والجودة الشاملة والتطوير التنظيمي .	إعداد الحقيبة التدريبية. تحديد المستهدفين. تحديد زمان ومكان الدورة تحرير مذكرة للجهة المستفيدة بمكان وزمان الدورة . انعقاد الدورة .	تم الإعداد والتحضير لإقامة الدورة من خلال:- - إعداد الإطار المرجعي للدورة. - تحديد المواضيع التدريبية للدورة. - التواصل والتنسيق مع المدربين. - رفع مذكرة للوزير بتحديد وقت لإقامة الدورة.	اكتساب عدد (30) من الموظفين الوزارة مهارة تقييم أداء الخطط والبرامج.	%50	الإدارة العامة للتدريب والتأهيل		
			إعداد الحقيبة التدريبية. تحديد المستهدفين. تحديد زمان ومكان الدورة. تحرير مذكرة للجهة المستفيدة بمكان وزمان الدورة . انعقاد الدورة.	تم الإعداد والتحضير لإقامة الدورة من خلال:- - إعداد الإطار المرجعي للدورة. - تحديد المواضيع التدريبية للدورة. - التواصل والتنسيق مع المدربين. - رفع مذكرة للوزير بتحديد وقت لإقامة الدورة.	اكتساب عدد (30) من الموظفين الوزارة مهارة الجودة الشاملة.	%50	الإدارة العامة للتدريب والتأهيل	الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء	
			إعداد الحقيبة التدريبية. تحديد المستهدفين. تحديد زمان ومكان الدورة. تحرير مذكرة للجهة المستفيدة بمكان وزمان الدورة . انعقاد الدورة.	تم الإعداد والتحضير لإقامة الدورة من خلال:- - إعداد الإطار المرجعي للدورة. - تحديد المواضيع التدريبية للدورة. - التواصل والتنسيق مع المدربين. - رفع مذكرة للوزير بتحديد وقت لإقامة الدورة.	اكتساب عدد (30) من الموظفين الوزارة لمهارات التطوير التنظيمي.	%50			

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
4	الاهتمام بالمعهد العالي للقضاء والعمل على تطويره بما يكفل رفد القضاءبالعناصر القضائية الكفؤة والقادرة على الأداء والإنجاز، وتنشيط دوره في التدريب والتأهيل المستمر للقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعوان القضاء.	إعداد وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء رقم (34) لسنة 2008م.	تشكيل لجنة فنية لإعداد مشروع اللائحة التنفيذية للمعهد العالي للقضاء.	- تم تشكيل لجنة بالقرار الوزاري رقم (177) لسنة 2017م برئاسة نائب وزير العدل وذلك لإعداد المشروع .	صدور مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء	%30	المعهد العالي للقضاء	الإدارة العامة للشئون القانونية + الإدارة العامة للدراسات والبحوث	
			إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المعهد.	- العمل مستمر من قبل اللجنة المشكلة لإعداد المشروع.					
			رفع المشروع لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ					
			رفع المشروع لمجلس القضاء الأعلى.						
			صدور مشروع اللائحة التنفيذية.						
		إعداد وإصدار اللائحة التنظيمية (الداخلية) للمعهد العالي للقضاء، وهيكلها التنظيمي وتقسيماتها التنظيمية وتحديد المهام والمسئوليات والواجبات.	تشكيل لجنة فنية لإعداد مشروع اللائحة الداخلية للمعهد العالي للقضاء.	- تم تشكيل لجنة بالقرار الوزاري رقم (177) لسنة 2017مبرئاسة نائب وزير العدل وذلك لإعداد المشروع.	صدور اللائحة التنظيمية (الداخلية) للمعهد العالي للقضاء	%30			
			إعداد مشروع اللائحة الداخلية للمعهد.	لم يتم التنفيذ					
			الرفع بمشروع اللائحة الداخلية للمعهد.						
			صدور قرار وزير العدل باللائحة الداخلية للمعهد.						
		رفع مستوى الخدمة التي تقدمها مكتبة المعهد للدارسين بالمعهد والباحثين والموظفين العاملين بالمعهد.	تكليف فريق هندسي للنزول لموقع المكتبة .	لم يتم التنفيذ.	الرفع بالدراسة الفنية والتصاميم والتحليل والإرساء والبداء بالبناء لمبنى مكتبة وذلك لتوسعتها وإعادة تأهيلها.	%0	الإدارة العامة للمشاريع والصيانة	المعهد العالي للقضاء	-عدم توفر أي رصيد في صندوق المباني بسبب نفاذ السيولة منذ عام 2014م وتوقف العمل بالبرنامج الاستثماري. - استمرار العدوان السعودي الأمريكي الغاشم على الأراضي اليمنية واستمرار تعطيل عجلة التنمية في البلد.
			إعداد الدراسة الفنية والتصاميم ووثائق المناقصة واعتمادها من لجنة المناقصات في الوزارة.						
			الإعلان وتحليل العطاءات في حال توفر الاعتمادات المالية للمشروع .						
			الإرساء وتوقيع العقد.						
			البدء بتنفيذ والإشراف على الأعمال المنجزة .						

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
			تكليف لعمل تقرير عن الأثاث التي يحتاجه والتكلفة التقديرية .	لم يتم التنفيذ	توفير الأثاث المناسب للمكتبة.	%0	المعهد العالي للقضاء		عدم توفر الإمكانيات المادية
			الرفع بالاجتياح .						
			توفير الاحتياج المطلوب.						
			تكليف لجنة لتحديد المراجع المطلوبة وتكلفتها.	لم يتم التنفيذ	تزويد المكتبة بالمراجع اللازمة				
			الرفع بالاحتياج.						
			توفير الاحتياج المطلوب.						
			تكليف لجنة لعمل الدراسة اللازمة لتوفير المكتبة الإلكترونية وتكلفتها.		تزويد المكتبة بالكتب الإلكترونية.				
			الرفع بالاحتياج .						
			توفير الاحتياج المطلوب.						
		إنشاء وتنفيذ سجل أكاديمي متكامل لأعضاء هيئة التدريس بالمعهد.	إعداد حصر شامل لأعضاء هيئة التدريس بالمعهد الجدد والقدامى.	لم يتم التنفيذ		%0			
			تنفيذ البيانات على سجلات خاصة.						
5	إتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الإمكانيات التي تساعد السلطة القضائية على القيام بوظيفتها بكفاءة واقتدار.	توفير الحد المعقول من نفقات التشغيل للمحاكم والنيابات وهيئات وأجهزة السلطة القضائية، بما يضمن استمرار العمل فيها، وقيامها بواجباتها وأداء مهامها على أكمل وجه.	التواصل مع وزارة المالية لتوجيه البنك المركزي لصرف نفقات التشغيل الضرورية.	- تم متابعة وزارة المالية بشأن صرف نفقات تشغيل المحاكم وإطلاقها بصورة كاملة.	إرسال وصرف النفقات التشغيلية للمحاكم.	%50	الإدارة العامة للشئون المالية		اعتماد البنك المركزي صرف 50% من نفقات التشغيل دون استجابة للمصرحات الوارد من وزارة المالية والمحددة بنسبة 70%.
			متابعة البنك لصرف نفقات تشغيل المحاكم.	اعتماد البنك المركزي صرف 50% من نفقات التشغيل.					
			إرسال النفقات التشغيلية للمحاكم.	- تم تعزيز المحاكم بنفقات التشغيل التي تم صرفها والمقدرة 50%.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		توفير وصرف الإيجارات الخاصة بمباني المحاكم والنيابات في أمانة العاصمة والمحافظات لضمان بقاء المحاكم والنيابات في مقراتها، وتقديم خدماتها للمواطنين ، وكذا المبالغ المتعلقة بالترميم للمباني المؤجرة وفقاً لعقود الإيجارات.	التواصل مع وزارة المالية لتوجيه البنك المركزي بضرورة صرف إيجارات مباني المحاكم.	- تم تحرير مذكرات ومتابعة وزارة المالية بصرف إيجارات المحاكم كاملاً.	صرف الإيجارات الخاصة بمباني المحاكم والنيابات في أمانة العاصمة وجميع المحافظات	%100		الإدارة العامة التجهيزات	- عدم القدرة على صرف الإيجارات بسبب اعتماد البنك 50% من نفقات التشغيل دون الاستجابة للمصرحات الواردة من وزارة المالية بنسبة 70%.
			التواصل مع البنك المركزي لصرف الإيجارات الخاصة بالمحاكم.	اعتماد البنك 50% من نفقات التشغيل.					
			تسديد الإيجارات الخاصة بالمحاكم حفاظاً على استمرار عمل المحاكم.	- تم صرف مستحقات المؤجرين.					
		توفير مباني مؤقتة عن طريق الاستئجار كمقرات مؤقتة للمحاكم تكون بديلة عن المقرات المدمرة بشكل استثنائي للضرورة، حتى تستطيع المحاكم والنيابات ممارسة أعمالها والنظر في قضايا المواطنين.	التواصل مع رؤساء المحاكم الإستئنافية والإبتدائية للبحث عن مقرات محاكم مؤقتة بدلاً عن المحاكم المدمرة و المتضررة بشكل لم يعد ممكناً العمل فيها.	تم التواصل مع رؤساء المحاكم الإستئنافية والإبتدائية بشأن البحث عن مقرات مؤقتة للمحاكم لغرض استئجارها بدلاً عن المباني المتضررة نتيجةً للعدوان الغاشم.	صرف الإيجاراتالخاصة بمباني المحاكم والنيابات في أمانة العاصمة وجميع المحافظات	%100	الإدارة العامة التجهيزات	الإدارة العامة للمشاريع والصيانة	
			رفع التكلفة التقديرية للإيجارات والتعديلات الإنشائية المطلوبة والتجهيز والتأثيث لهذه المحاكم لوزارة المالية لتوجيه البنك المركزي بصرفها.	ـــــــ					
			استئجار المقرات وتجهيزها وتأثيثها وبدء العمل فيها.	- تم توفير (7) مباني مؤقتة كمقرات للمحاكم شملت (الأموال والضرائب والمرور) بالأمانة و (محكمة ونيابة همدان) باستئناف صنعاء والجوف ، والشعبتين الجزائيتين في محافظتي (الحديدة –إب) ومبنى بديل لمحكمة أفلح الشام م/ حجة.					
				- تم استئجار مبنى لمحكمة غرب تعز ونقل محتويات وأثاث مبنى محكمة الأموال م/ تعز إلى المبنى نتيجة الإشتباكات في تعز.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
				- تم استنجار مقرات لعدد(9) محاكم هي :- (ريمه – الجزائية الحديدة – المرور بالأمانة – خولان – مستبأ ووشحه – أفلح الشام – بني سعد – غرب تعز).					
				- تم استنجار عدد(3) استراحات لمحاكم هي :- (صعده – البيضاء – الحديدة)					
				- تم تجهيز عدد(22) محكمة من الأثاث والتجهيزات هي :- (الجزائية المتخصصة – الجبين – الجديدة – الضرائب – غرب الأمانة – دمت – يريم – شمال الأمانة – شعبة الأموال – الإدارية – التجارية بالأمانة – الأموال العامة – شرق الأمانة – بلاد الروس – بيحان وعسيلان – أفلح الشام – ريمه – الرضمة –المحويت – بني الحارث إستئناف ذمار –إستئناف البيضاء – استئناف إب – حبور وظليمة – ساقين – بني سعد)					
				- تم تجهيز عدد (12)مكتب في الوزارة.					
		إعادة تشغيل المطبعة القضائية وضمان قيامها بتوفير المطبوعات القضائية اللازمة لعمل أجهزة القضاء.	تحديد المواد اللازمة لتنفيذ المطبوعات والإصلاحات الضرورية للمعدات والرفع بالتكلفة التقديرية لاعتمادها.	- تم تشكيل لجنة لمتابعة وتقييم أعمال المطبعة القضائية برئاسة وكيل قطاع التخطيط والبنى التحتية وتم النزول الميداني لدراسة مشاكل المطبعة القضائية ورفع تقرير عن احتياجاتها.	توفير المواد اللازمة لتنفيذ المطبوعات القضائية والإصلاح اللازم لمعداتها .	%100	المطبعة القضائية + التجهيزات + المشاريع والصيانة	الإدارة العامة للشئون المالية	
				- تم استخراج مبالغ مالية من مشروع عدالة الأحداث وتشغيل المطبعة القضائية وإعادة مزاولة عملها.					
			توفير كل ما تحتاجه المطبعة من مواد وإصلاحات .	تم توفير المواد اللازمة لتنفيذ المطبوعات القضائية والإصلاح اللازم لمعداتها.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		صرف أجور المتعاقدين وبالأجر اليومي العاملين في الوزارة والمحاكم وكذا الخدمات الأمنية والحماية التي تتولى حراسة وحماية مقرات الوزارة والمحاكم .	متابعة وزارة المالية والبنك المركزي بشأن صرف أجور المتعاقدين والعاملين بالأجر اليومي العاملين في الوزارة والمحاكم وكذا الخدمات الأمنية التي تتولى حراسة الوزارة والمحاكم.	- تم الصرف وذلك إما نقداً أو بطائق سلعية لجميع العاملين بالأجر اليومي والمتعاقدين بالديوان العام. - تم صرف جميع مستحقات أفراد الشرطة القضائية من (يناير – يوليو) 2017م.	صرف أجور المتعاقدين وبالأجر اليومي العاملين في الوزارة والمحاكم	%100	الإدارة العامة للموارد البشرية	الإدارة العامة للشئون المالية	عدم صرف البنك المركزي بقية المرتبات نتيجة الوضع الراهن في البلاد كون الأجور اليومية ضمن الباب الأول وصرف الباب الأول مرتبط بسياسة الدولة وصرف المرتبات .
		استمرار وتفعيل دور الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء في إعداد الخطط وتقييم الأداء وبناء نظام الجودة الشاملة وإعداد وإصدار التقارير الإحصائية.	إعداد وإصدار خطة الأداء الحكومي للعام 2017م.	- تم إعداد وإصدار خطة الأداء الحكومي للعام 2017م ورفعها لمكتب الوزير.	رفع الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بما تم وإعداد الخطط وتقارير الأداء لمعالي الوزير	%100	الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء		
			إعداد وإصدار تقرير عن مستوى تنفيذ خطة الأداء الحكومي للعام 2016م.	- تم إعداد وإصدار تقرير عن مستوى تنفيذ البرنامج العام لحكومة الإنقاذ الوطني للعام 2016م ورفعة لمكتب الوزير.		%100			
			إعداد التقرير النصف السنوي لتنفيذ خطة الوزارة للعام 2017م.	- تم إعداد وإصدار التقرير النصف السنوي للعام 2017م ورفعة لقيادة الوزارة .		%100			
			التقرير النصفي عن مستوى تنفيذ البرنامج العام لحكومة الإنقاذ الوطني للعام 2017م .	- تم إعداد وإصدار التقرير النصف السنوي لمستوى تنفيذ البرنامج العام لحكومة الإنقاذ الوطني للعام 2017م .		%100			
			إعداد التقرير السنوي لتنفيذ خطة الوزارة للعام 2017م. .	جاري العمل		%0			
			إعداد التقرير السنوي عن مستوى تنفيذ البرنامج العام لحكومة الإنقاذ الوطني للعام 2017م.	جاري العمل		%0			

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
			إعداد وإصدار خطة الوزارة للعام 2018م.	جاري العمل		%0			
			إعداد وإصدار تقرير الإحصاء التوثيقي 2016م.	- تم إعداد كتيب الإحصاء التوثيقي ورفعة لمعالي الوزير.		%100			
			إعداد وإصدار تقرير الإحصاء القضائي 2016م .	- تم إعداد كتيب الإحصاء القضائي ورفعة لمعالي الوزير.		%100			
			إعداد وإصدار تقرير الإحصاء المالي والإداري 2016م.	جاري العمل فيه.		% 0			
			إعداد وإقرار رسالة ورؤية واضحة للوزارة.	- تم الرفع بمقترح لمعالي وزير العدل بتشكيل لجنة لإعداد رؤية ورسالة الوزارة .	رفع الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بما يخص نظام الجودة الشاملة إلى معالي الوزير	%10			لم يتم البت بمقترح تشكيل اللجنة برغم المتابعة المستمرة.
			إنشاء مجلس الجودة وفرق العمل التابعة لها.	لم يتم التنفيذ					
			إنشاء وحدة خاصة بالتوعية بمفاهيم الجودة لدى موظفي الوزارة.						
		القيام بالصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.	استقبال الاحتياجات الضرورية لصيانة المحاكم والنيابات المحتاجة لذلك .	ـــــ		%90	الإدارة العامة للمشاريع والصيانة	الإدارة العامة للتجهيزات	
			نزول فريق هندسي للرفع بالأعمال والاحتياجات والتكلفة التقديرية لها .	- النزول الميداني لحصر الأضرار في محكمة استئناف عمران، محكمة عمران الابتدائية، محكمة عيال سريح الابتدائية، مبنى ديوان عام الوزارة.					
				- تم النزول إلى محكمة خولان والمبنى القديم لمحكمة بأجل ومحكمة العدين ومحكمة عانز الحيمة والرفع بالاحتياجات المطلوبة للتشغيل. - تم الرفع بنتائج النزول وتقارير المهام إلى قيادة الوزارة للبت في اعتماد التنفيذ.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
			تنفيذ الأعمال والأشراف عليها بالتدابير اللازمة بحسب حجم الأعمال لكل محكمة.	- عمل ألمنيوم لشعبة الأموال العامة(مكتب رئيس المحكمة – مركز المعلومات- وغيره...).					
				- عمل قواطع ألمنيوم لمحكمة الضرائب.					
				- عمل قواطع ألمنيوم لشعبة الأموال العامة.					
				- توسعة غرفة الحراسة المدنية في مبنى ديوان عام الوزارة					
				- توفير حاجز (باب حديد) في مكتب الحسابات في ديوان عام الوزارة					
				- ترميم غرفة عمليات القضاء في مركز المعلومات					
				- عمل حواجز خرسانية للمواقف في حوش الوزارة .					
				- عمل مظلتين لمواقف السيارات في حوش الوزارة .					
				- عمل الصيانة اللازمة للبوابات الرئيسية في مبنى ديوان عام الوزارة.					
		استكمال إجراءات الاستلام النهائي لعدد (13) مشروع	تشكيل لجان للاستلام النهائي للمشاريع التي لم تستلم نهائياً حتى الآن متى ما توفرت الاعتمادات المالية والظروف الأمنية المناسبة.	لم يتم التنفيذ		%0	الإدارة العامة للمشاريع والصيانة		نفاد صندوق المباني في مايو 2014م وتوقف البرنامج الاستثماري واستمرار العدوان السعودي الأمريكي الغاشم على الأراضي اليمنية واستهداف عجلة البناء والتنمية.
			صرف الضمانات لعدد (13) مشروعاً.						

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
6	تطوير وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم والنيابات العامة ومكاتب وأقلام التوثيق.	إعادة النظر في اللائحة التنظيمية للمحاكم الاستئنافية والابتدائية والمتخصصة، وإعادة هيكلتها بما يكفل حسن توزيع المهام والمسئوليات، وتقسيم العمل وفقاً لمبدأ انسياب خطوط السلطة وتصاعد خطوط المسئولية.	تشكيل فريق عمل لإعداد مشروع اللائحة التنظيمية للمحاكم الاستئنافية والابتدائية.	- تم تشكيل فريق لإعداد مشروع اللائحة (بالتكليف الصادر في ديسمبر 2017م).	رفع مشروع اللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة لمعالي الوزير .	%25	الإدارة العامة للشئون القانونية	الإدارتين العامتين للمحاكم + الإدارة العامة للتوثيق + الإدارة العامة للدراسات والبحوث	
			التواصل مع محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والجهات المختصة في الوزارة لمعرفة ما لديها من ملاحظات ومقترحات حول اللائحة السابقة.	تم التواصل مع المحاكم لمعرفة ما لديها من ملاحظات حول اللائحة السابقة.					
			إعداد مشروع اللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافيةوالإبتدائية.	لم يتم التنفيذ					
			رفع مشروع اللائحة لوزير العدل لإصدارها.	لم يتم التنفيذ					
		إستكمال إعداد وإصدار ونشر دليل خدمات وزارة العدل.	استكمال إعداد دليل خدمات وزارة العدل.	- تم الإنتهاء من إعداد مشروع الدليل الإرشادي وإرساله إلى المكتب الفني.	إصدار ونشر دليل خدمات وزارة العدل.	%80	الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور	الإدارة العامة للشئون القانونية	ظهور بعض الملاحظات والإجراءات الشكلية طرأت عليه مؤخراً قبل الإصدار.
			مراجعة الدليل ورفعه الوزير.	- تمت مراجعة مشروع الدليل من قبل المكتب الفني، وتم عرض المشروع على معالي الوزير لاعتماده والتوجيه بطباعته.					
				- تم إعادة العرض لمعالي الوزير بتشكيل لجنة لمراجعة الدليل ووجه معاليه (بتشكيل لجنة لإعادة مراجعته وتنفيذه).					
			إصدار الدليل ونشره.	لم يتم التنفيذ					
		إصدار ونشر الدليل الإرشادي وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للموثقين والأمناء وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية.	استكمال إعداد الدليل الإرشادي للموثقين والأمناء بشأن مكافحة غسل الموال وتمويل الإرهاب.	تم إستكمال إعداد الدليل الإرشادي وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	الرفع لقيادة الوزارة .				
			رفع الدليل لقيادة الوزارة	تم رفع الدليل لقيادة الوزارة وتم إحالته إلى المكتب الفني لدراسته في ضوء القوانين واللوائح النافذة.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
			إصدار الدليل الإرشادي وتعميمه على مكاتب وأقلام التوثيق في محاكم الجمهورية.	- تم دراسة التعليمات والدليل الإرشادي من قبل الإدارة العامة للشئون القانونية وبالتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعرض بذلك لمعالي وزير العدل. - تم إحالة الدليل والتعليمات إلى المكتب الفني لإعداد مشروع التعميم بالدليل الإرشادي والتعليمات. - تم إعداد مشروع التعميم الخاص بالتعليمات والدليل وطباعة الدليل والتعليمات ورفعة لمعالي وزير العدل لإصدارة . - تم إصدار الدليل 0الإرشادي بتعميم وزير العدل رقم (25) وتأريخ 11/12 /2017م. - تم تعميم الدليل الإرشادي وتعليمات مكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء في مكاتب وأقلام التوثيق في جميع محاكم الجمهورية.		%100	وحدة مكافحة غسل الأموال	الإدارة العامة للتوثيق	
		إعداد وإنشاء قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها.	إعداد تقرير عن ماهية وأنواع جرائم غسل الأموال ومتطلبات الإحصائيات الخاصة بهذه الجرائم والمطلوب من قاعدة البيانات.	تم إعداد تعميم إلى الشعب والمحاكم الجزائية المختصة وإرفاق نموذج إحصائي لموافاة الوزارة بالإحصائيات الخاصة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها. تم إعداد تعميم إلى شعبة ومحاكم الأموال العامة وإرفاق نموذج إحصائي لموافاة الوزارة بالإحصائيات الخاصة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها. تم إعداد تعميم إلى المحاكم الإستئنافية والمحاكم الإبتدائية الواقعة في نطاق إختصاصها الخاصة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها.	رفع التصور النهائي لقاعدة البيانات لمعالي الوزير واعتماده وتدشين العمل بقاعدة البيانات.	%35	وحدة مكافحة غسل الأموال	الإدارة العامة لتقنية المعلومات + الإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان	عدم موافاتنا بأية إحصائيات من قبل المحاكم التي تم إرسال التعميمات إليها ، وهو ما جعل التقرير الأولي غير ذي فاعلية طالما لم يتم تدعيمه بإحصائيات وبيانات.

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
				- تم إرسال كافة التعاميم إلى المحاكم المستهدفة في أمانة العاصمة والمحافظات					
				- تم إعداد تقرير أولي عن طبيعة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
			تقديم التقرير للإدارة العامة لتقنية المعلومات ومراجعته وبحث متطلبات إنشاء قاعدة البيانات.	لم يتم التنفيذ					لم يتم تقديم التقرير للإدارة العامة لتقنية المعلومات، بسبب عدم موافاتنا بأية إحصائيات من قبل المحاكم.
			إعداد النظام الآلي للقاعدة من قبل الإدارة العامة لتقنية المعلومات.	لم يتم التنفيذ					
			رفع التصور النهائي لقاعدة البيانات واعتماده وتدشين العمل بقاعدة البيانات.	لم يتم التنفيذ					
		إعداد دراسة حول الوضع القائم لأموال القصر أمام المحاكم، وتقديم تصور ورؤية لكيفية التعامل مع أموال القصر.	إعداد مشروع نموذج لتقرير تقييمي لوضع أموال القصر في المحاكم مع مشروع مذكرة للمحاكم ورفع ذلك لوزير العدل لتعميمه للمحاكم.	تم أعداد نموذج التقرير للمشروع ورفع ذلك لمعالي الوزير.	رفع نتيجة التقييم لوزير العدل مشفوعا بالتوصيات.	%40	الإدارة العامة للمرأة وشئون أموال القصر		بسبب عدم تجاوب المحاكم رغم المتابعة المستمرة معهم حيث تم رفع مذكرة إلى غرفة العمليات ومتابعة المحاكم ولم يتم التجاوب من قبل المحاكم.
			توزيع التعميم على المحاكم ومتابعة المحاكم لرفع التقارير المطلوبة.	تم توزيع التعميم والمتابعة مستمرة.					
			تجميع التقارير بما فيها من بيانات ومعلومات وتفريغها على النماذج الخاصة بذلك.	لم يتم					
			رفع نتيجة التقييم لوزير العدل مشفوعا بالتوصيات.	لم يتم					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		إجراء الدورات التفتيشية (الدورية والمفاجئة والزيارات الاستطلاعية) للمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في أمانة العاصمة والمحافظات.	إعداد برنامج نزول للتفتيش الدوري والمفاجئ والزيارات الاستطلاعية .	- تم رفع خطة النزول إلى معالي الأخ الوزير تضمنت دليلاً إرشادياً تفصيلياً لمهام التفتيش على الأعمال الإدارية والكتابية بالمحاكم الاستئنافية والابتدائية ووجه معالي الأخ الوزير باعتمادها. -تم إعداد برنامج النزول الميداني وتم تشكيل اللجان والرفع بها إلى قيادة الوزارة وتم اعتمادها.	إجراء الدورات التفتيشية (الدورية والمفاجئة والزيارات الاستطلاعية)	%65	الإدارتين العامتين للمحاكم + الإدارة العامة للتوثيق		عدم توفر الاعتمادات المالية للتنفيذ.
			الرفع بتشكيل اللجان لعمل التفتيش الدوري والمفاجئ على المحاكم .	- تم رفع الخطة إلى معالي الأخ الوزير وتم اعتمادها من معاليه .					
			النزول الميداني إلى المحاكم لإجراء عملية التفتيش.	- تم النزول الميداني والتفتيش على أقلام التوثيق في اطار محافظة صنعاء وهي (نهم وبني حشيش – بلاد الروس وبني بهلول – همدان).					
				- في شهر ديسمبر تم تنفيذ تفتيش شمل (6) محاكم ابتدائية بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء بعدد (6) لجان في شهر ديسمبر 2017م (محكمة شرق الأمانة- محكمة شمال الأمانة- محكمة غرب الأمانة- محكمة همدان- محكمة نهم وبني حشيش- محكمة بلاد الروس وبني بهلول) وما زالت اللجان مستمرة في مهامها.					
				- تم تنفيذ عدد من دورات التفتيش الدورية للشعب والمحاكم المختصة بأمانة العاصمة وكذا نزول مفاجئ ولم نتمكن من النزول إلى بعض المحافظات بسبب شحة الإمكانيات وصعوبة النزول للمحافظات الأخرى.					
				-تم النزول الميداني والتفتيش على مكتب التوثيق بأمانة العاصمة وأقلام التوثيق في (غرب الأمانة – شرق الأمانة – شمال الأمانة).					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
				- التفتيش المفاجئ:- - تم تنفيذ (2) نزول ميداني مفاجئ لبحث:- أ. شكاوى المواطنين إلى محكمة غرب الأمانة وجنوب شرق الأمانة – ب. تم النزول إلى محكمة استئناف م/اب ومحكمة مذيخرة الابتدائية .					
				- تم تنفيذ تفتيش مفاجئ لمتابعة وتقييم الانضباط الوظيفي بالمحاكم عقب إجازة عيد الأضحى المبارك شمل (60) محكمة في (9) محافظات.					
			استقبال التقارير المرفوعة من اللجان ودراستها واستخلاص النتائج .	ـــــــ					
			الرفع بنتائج النزول الميداني والتوصيات والمعالجات لمعالي الوزير.	- تم رفع تقرير إحصائي وبياني تفصيلي بالنتائج إلى معالي الأخ الوزير بتاريخ 2017/9/17م ولم يصلنا أي توجيهات بشأن التقرير حتى الآن.					
				- تم رفع تقرير بالنتائج المتعلقة ببحث الشكوى بمحكمة جنوب شرق الأمانة إلى معالي الأخ الوزير					
		تقييم الأداء الوظيفي لموظفي الديوان العام والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق وتفعيل نتائجها.	توزيع نماذج التقييم الخاصة بالموظفين على الجهات المختصة بالتقييم في الوزارة والمحاكم.	- تم توزيع نماذج التقييم الخاصة بالموظفين على الإدارات الخاصة وغالبية الشعب والمحاكم المختصة.	التنفيذ لتعليمات وزير العدل بشان النتائج.	%35	الإدارة العامة للموارد البشرية	الإدارتين العامتين للمحاكم	عدم موافاة الوزارة من قبل المحاكم الأخرى المتبقية بالتقييمات للموظفين رغم متابعة غرفة العمليات وكذلك التعقيب بمخاطبات من وكيل قطاع المحاكم.
			تجميع نماذج التقييمات من الجهات المختصة في الوزارة والمحاكم.	- تم تجميع عدد من نماذج التقييم والإدارات العامة المرفوعة من قبل المحاكم وهي:- - محكمة استئناف إب وبعض المحاكم الابتدائية التابعة لها.					عدم موافاة الوزارة (الإدارة العامة للتوثيق) بالتقييمات من قبل المحاكم (مكاتب وأقلام التوثيق).

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
				- محكمة استئناف م/ صنعاء والجوف وبعض المحاكم الابتدائية التابعة لها. - محكمة استئناف حجة وبعض المحاكم التابعة لها. - محكمة استئناف ريمه وبعض المحاكم الابتدائية التابعة لها. - محكمة استئناف أمانة العاصمة وبعض المحاكم.					- خروج غالبية الشعب والمحاكم المختصة بسبب ما تعانيه البلاد من العدوان.
			تفريغ النتائج وإعداد تقرير مختصر بالنتائج ورفعها لوزير العدل مشفوعة بالتوصيات اللازمة.	-تم دراسة وتحليل تقارير تقييم الأداء لعام 2016م وبلغ عدد من تم الرفع بتقييماتهم (106) موظف في ست محافظات (صنعاء-حجة-ذمار-إب-ريمة-شعبة سيئون) وقد تم إعداد الخلاصة النهائية بالنتائج مشفوعة بالملاحظات والتوصيات.					
				- دراسة وتحليل تقارير تقييم أداء الأمناء العاملين في نطاق اختصاص أقلام التوثيق بالمحاكم الابتدائية وقد بلغ عدد من تم تقييمهم (432) أمين في ست محافظات (صنعاء-حجة- ذمار-إب- ريمة- شعبة سيئون) وقد تم كذلك إعداد الخلاصة النهائية بنتائج التقييم مشفوعة بالملاحظات والتوصيات المقترحة .					
			تنفيذ تعليمات وزير العدل بشان النتائج.	لم يتم التنفيذ					
		تنفيذ النظام الآلي (الإليكتروني) للوارد والصادر في القطاعات والإدارات العامة للوزارة.	تحميل النظام الآلي على الكمبيوترات الخاصة بمكاتب الوكلاء ومدراء العموم في الوزارة.	تم تحميل النظام الآلي على الكمبيوترات الخاصة بمكاتب الوكلاء	القدريب للعاملين في الإدارات على استخدام النظام.	%100	الإدارة العامة لتقنية المعلومات	الإدارة العامة للتدريب والتأهيل	
			تدريب المختصين على استخدام النظام.	تم تدريب المختصين على استخدام النظام.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
			تحميل النظام في كمبيوترات الإدارات المختصة.	- تم تنزيل النظام الالكتروني (الوارد والصادر) لجميع الإدارات العامة.					
			تدريب العاملين في الإدارات على استخدام النظام.	تم تدريب العاملين في الإدارات على استخدام النظام.					
		تنظيم وتخطيط السجلات الخاصة بحصر أموال القصر أمام المحاكم.	إعداد مشروع نموذج مخطط سجل حصر أموال القصر.	تم إعداد نموذج مخطط لسجل حصر أموال القصر.	إرسال المخطط للمطبعة القضائية للبدء بطباعة السجلات الخاصة بحصر أموال القصر.	%50	الإدارة العامة للمرأة وشئون أموال القصر		عدم تجاوب المحاكم برغم المتابعة المستمرة .
			تعميم نموذج المخطط على المحاكم لمعرفة رأيها حول ما ورد فيه من بيانات.	تم مخاطبة المحاكم المتخصصة وتعميم النموذج عليها لإبداء رائيها حول النموذج.					
			تجميع النماذج المرفوعة من المحاكم وإعداد نموذج نهائي موحد ورفعه لوزير العدل لاعتماده.	لم يتم التنفيذ					
			إرسال المخطط للمطبعة القضائية للبدء بطباعة السجلات الخاصة بحصر أموال القصر.						
7	دعم وتعزيز دور وأداء هيئة التفتيش القضائي للقيام بدورها في تحقيق الرقابة القضائية على المحاكم والنيابات وإنهاء مظاهر الإختلالات	إعادة النظر في هيكل ة التفتيش القضائي وأنظمة عملها، و إعداد نظام متكامل وآلية واضحة لاستقبال وتحقيق شكاوى المواطنين، والبت فيها.	تشكيل لجنة فنية لدراسة وتقييم وضع هيئة التفتيش القضائي حالياً مع تقديم التوصيات حول وضع الهيئة في المستقبل.	لم يتم التنفيذ	إقرار الآلية وإصدارها	%0	وزارة العدل	مجلس القضاء الأعلى	
			رفع الدراسة للجهات المختصة للنظر فيها وتقرير ما تراه مناسباً بشأنها.						
			إعداد مشروع إعادة هيكلة التفتيش القضائي وفقاً لمقررات الجهات المختصة.						
			إصدار قرار إعادة الهيكلة.						
			إعداد دراسة حول إيجاد آلية واضحة ومحددة لاستقبال ودارسة شكاوى المواطنين والبت فيها.						
			إقرار الآلية وإصدارها.						

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
8	العمل على تنظيم العلاقة بين الهيئات والأجهزة القضائية وأجهزة الضبط القضائي بما يعزز من الأداء وسرعة إنجاز وتنفيذ المهام.	إعداد رؤية وآلية للتنسيق حول تنظيم علاقة هيئات وأجهزة السلطة القضائية وأجهزة الضبط القضائي بما يكفل تنفيذ أحكام وقرارات وأوامر القضاء.	التواصل مع وزارة الداخلية لتشكيل فريق مصغر لإعداد رؤية حول علاقة القضاء مع أجهزة الضبط القضائي.	تم التواصل مع وزارة الداخلية .	رفع الآلية للحكومة لإقرارها وبدء العمل بتطبيقها.	100%	لجنة فنية	مجلس القضاء الأعلى + وزارة الداخلية	
			عقد لقاء مشترك بين قيادات السلطة القضائية وقيادات أجهزة الضبط القضائي والمختصين لمناقشة الرؤية التي أعدها فريق العمل.						
			إعداد آلية للتنسيق بين أجهزة القضاء وأجهزة الضبط القضائي.	تم إعداد مشروع آلية للتنسيق بين أجهزة القضاء وأجهزة الضبط القضائي.					
			رفع الآلية للحكومة لإقرارها وبدء العمل بتطبيقها.	- تم رفع الآلية لتنسيقه لمجلس الوزراء بتاريخ 2017/12/25م.					
9	إنشاء هيئة للشرطة القضائية وإعداد وتأهيل الشرطة القضائية وتعزيز قدراتها لخدمة القضاء.	إعداد دراسة وتقييم للوضع القائم للشرطة القضائية منذ تشكيلها، وتقديم المقترحات والتصورات التي تضمن حسن الاستفادة من الشرطة القضائية في خدمة القضاء.	إعداد مشروع دراسة لوضع الشرطة القضائية منذ إنشائها حتى الآن.	تم إعداد الدراسة والرؤية ورفع تقرير مفصل إلى معالي الأخ الوزير وتم الرفع إلى المكتب الفني بتوجيهات معالي الوزير لرفع الدراسة والرؤية إلى مجلس الوزراء .	الخروج برؤية لإنشاء هيئة الشرطة القضائية.	100%	الإدارتين العامتين للمحاكم	وزارة الداخلية	
				- تم إعداد دراسة لوضع الشرطة القضائية وتم رفعها إلى معالي الوزير.					
			تشكيل فريق مشترك من وزارتي العدل والداخلية لمناقشة الدراسة والخروج برؤية لإنشاء هيئة الشرطة القضائية.	ـــــــ					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		إعداد مشروع قرار إنشاء هيئة الشرطة القضائية المتخصصة تتبع وزارة العدل يتضمن تحديد نظام عملها وتشكيلها ومهامها وواجباتها وتدريبها وتأهيلها، وبما يكفل قيام الشرطة القضائية بدورها في خدمة القضاء.	إعداد مشروع قرار جمهوري بإنشاء هيئة الشرطة القضائية تتبع وزير العدل.	- تم إعداد مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء لإنشاء الشرطة القضائية تتبع وزارة لعدل.	رفع المشروع لمجلس الوزراء لإقراره ورفعه لرئيس المجلس السياسي لإصداره.	%100	لجنة فنية		
			رفع المشروع لمجلس الوزراء لإقراره ورفعه لرئيس المجلس السياسي لإصداره.	تم رفع المشروع لمجلس الوزراء بتاريخ 2017/12/25م .					
10	إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي.	إنجاز ورفع مشروع قرار إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي يتبع وزارة العدل ومذكرته الإيضاحية.	تشكيل لجنة فنية من وزارة العدل والنيابة العامة لمراجعة مشروع القرار الجمهوري بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي.	- تم تشكيل لجنة لإعداد مشروع القرار بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي تتولى مراجعة القرار الخاص بالطب الشرعي.			لجنة فنية	مجلس القضاء الأعلى + النيابة العامة	
				- قامت اللجنة بمراجعة مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي.		%100			
			رفع المشروع لوزير العدل للموافقة عليه ثم رفعه لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليه.	تم رفع المشروع للوزير.					
			رفع المشروع لمجلس الوزراء للموافقة على إنشاء المركز تمهيداً لإصداره بقرار جمهوري من رئيس المجلس السياسي الأعلى.	تم رفع المشروع لمجلس الوزراء للموافقة عليه.					
		إنجاز ورفع مشروع اللائحة التنظيمية (التقسيمات التنظيمية الداخلية) للمركز الوطني للطب الشرعي، وتحديد مهامها واختصاصاتها.	إجراء مراجعة شاملة لمشروع اللائحة التنظيمية للمركز الوطني للطب الشرعي من قبل اللجنة الفنية المشكلة لمراجعة مشروع قرار إنشاء المركز.	ـــــــ	لم يتم التنفيذ	%0			بسبب عدم صدور القرار الجمهوري بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي.
			رفع المشروع لوزير العدل للموافقة عليه.	ـــــــ					
			رفع المشروع لرئيس مجلس الوزراء لإصداره.	ـــــــ					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
11	العمل على تحسين وضع السجل العقاري والتوثيق تمهيداً لدمجهما في هيئة واحدة تسمى الهيئة العامة للسجل العقاري والتوثيق.	إعداد دراسة ورؤية متكاملة حول أوضاع التوثيق والسجل العقاري و أسباب ودواعي ضم التوثيق والسجل العقاري في هيئة واحدة، وكيفية دمج القطاعين الخاصين بالسجل العقاري والتوثيق في هيئة واحدة، والإجراءات والمتطلبات اللازمة لعملية الدمج.	تشكيل فريق مشترك من وزارة العدل والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني لإعداد دراسة حول وضع السجل العقاري والتوثيق والخروج برؤية موحدة لدمج السجل العقاري بالتوثيق في مصلحة تتبع وزير العدل.	- تم إعداد دراسة حول وضع التوثيق والسجل العقاري من قبل قطاع المحاكم والتوثيق.	الرفع بالدراسة والرؤية لمجلس الوزراء لإقرارها والموافقة على دمج السجل العقاري بالتوثيق في مصلحة تتبع وزارة العدل والبدء بإعداد مشروع القرار الجمهوري لإنشاء الهيئة.	%70	الإدارة العامة للتوثيق		بسبب عدم قيام المكتب الفني بإستكمال المراجعة وإبداء الرأي حول الدراسة.
			رفع الدراسة لوزير العدل للموافقة عليها.	- تم رفع الدراسات لمعالي الوزير و تم إحالتها للمكتب الفني لإبداء الرأي.					
			رفع الدراسة والرؤية لمجلس الوزراء لإقرارها والموافقة على دمج السجل العقاري بالتوثيق في هيئة تتبع وزارة العدل والبدء بإعداد مشروع القرار الجمهوري لإنشاء الهيئة.	لم يتم التنفيذ					
12	تعزيز الجهود المتعلقة برعاية الأحداث والمرأة ومساعدة السجناء المعسرين وتفعيل اللجان الخاصة بذلك.	التعاقد مع عدد من المحامين لمتابعة قضايا الأحداث والنساء المعسرات والفقيرات أمام النيابات والترافع فيها أمام المحاكم.	تجديد التعاقد مع عدد (8) محامين لمتابعة قضايا الأحداث أمام أقسام الشرطة ونيابات الأحداث والترافع فيها أمام محاكم الأحداث.	تم تجديد تعاقد (8) محامين لمتابعة قضايا الأحداث أمام أقسام الشرطة ونيابة الأحداث والترافع فيها أمام محاكم الأحداث.		%95	الإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر		- لم يتم التعاقد مع (1) محامي جدد بسبب عدم موافاة الإدارة بإحصائيات العون القضائي للنساء من قبل رؤساء المحاكم الإستئنافية.
			التعاقد مع عدد (4) محاميات لمتابعة قضايا النساء المعسرات والترافع فيها أمام المحاكم في أمانة العاصمة وم/ الحديدة.	- تم تجديد عقود (2) محامي ومحامية في (أمانة العاصمة و م/ الحديدة) والتعاقد مع محامي من محافظة عمران وصرف بطائق تعريفية لهم لمتابعة قضايا النساء المعسرات والترافع فيها أمام المحاكم.					

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		العمل على إطلاق سراح عدد من السجناء المعسرين المحكوم عليهم بالحق الخاص وقضوا فترة العقوبة القانونية.	التنسيق مع اللجنة العليا للسجون والسجناء لإطلاق عدد من المساجين الذين انتهت فترة حبسهم وما زالوا مسجونين على ذمة حقوق خاصة.	- تم دراسة وإعداد آلية عمل وإرسالها إلى اللجنة الوزارية الحكومية. - المساهمة في إعداد مهام اللجنة الوزارية المعينة بمعالجة أوضاع المساجين وإقتراح عدد من المعالجات بهذا الخصوص. - متابعة عدد من حالات السجناء المعسرين عبر اللجنة العليا للسجون والنيابة العامة .		%55		
		تحديث قاعدة بيانات النوع الاجتماعي في السلطة القضائية.	مراسلة الجهات المختصة لطلب التحديثات في قاعدة البيانات ومقارنتها بالموجود وتعديله.	- تم مراسلة الجهات المختصة وطلب التحديثات من قاعدة بيانات النوع الإجتماعي.	رفع تقرير تحديث القاعدة واعتماده	%70	الإدارة العامة للمرأة والطفل		
			إعتماد تقرير قاعدة النوع الاجتماعي .	- تم تلقي الردود من بعض الجهات دون الجهات الأخرى. - تم إعداد التقرير الأولى لكنة ناقص.					- لم يتم تسليمه لعدم موافاتنا بالإحصائيات من بقية الجهات حتى يكون التقرير كامل وشامل. عدم موافاتنا لبعض الجهات بالبيانات المطلوبة كالمعهد العالي للقضاء والأمين العام لمجلس القضاء الأعلى.
13	العمل على تحسين أوضاع السجون والسجناء وتطوير مصلحة السجون بالتنسيق مع وزارة الداخلية.	إعداد دراسة تقييميه حول وضع مصلحة السجون.	تشكيل فريق مشترك من وزارتي العدل والداخلية تقييم وضع مصلحة السجون والنظر في تبعيتها، وإعادة هيكلتها وتنظيمها.	لم يتم التنفيذ	الرفع بالدراسة لقيادة وزارتي العدل والداخلية.	%0			
			رفع الدراسة لقيادة وزارتي العدل والداخلية.						
		إعداد رؤية لتحويل السجون إلى إصلاحيات ومؤسسات تعليمية تعمل على تأهيل السجناء تمهيداً لإعادة دمجهم بالمجتمع.	تكليف نفس الفريق الذي أعد الدراسة التقييمي ة لوضع مصلحة السجون بإعداد رؤية لتحويل السجون إلى إصلاحيات وبما يكفل إعادة دمجهم في المجتمع.	ـــــــ		%0	فريق عمل مشترك	وزارة الداخلية	

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		تطوير آليات وأساليب عمل الإدارة	تجهيز قاعدة بيانات خاصة بالسجناء المحكوم عليهم بأحكام باتة من الأجانب في السجون اليمنية واليمنيين في الخارج وبيانات بالإنابة القضائية.	- تم رفع عرض لمعالي الأخ الوزير بالأخوة المعنيين بإعداد القاعدة . - التخاطب مع مدير عام البلاغات والشكاوي بوزارة حقوق الإنسان بشان إيجاد قاعدة بيانات للسجناء في بلادنا لموافاتنا بإحصائية خاصة بالسجناء لإدراج البيانات ضمن القاعدة. - تم إعداد تصور أولي للقاعدة ورفعها للأخوة في مركز المعلومات تمهيداً لإعدادها.	إعداد القاعدة والرفع بها	%60	الإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان		
			تيسير نقل المحكوم عليهم لتخفيف العبء على ذويهم اليمنيين والأجانب.	تم إعداد عدة دراسات خاصة بقضايا السجناء ورفعها لمعالي الأخ/ الوزير والجهات المعنية بذلك.	رفع نتائج الدراسة لمعالي الوزير	%60			
				- عقد اجتماعين مع الإدارة العامة للمنظمات الدولية بوزارة حقوق الإنسان في النصف الثاني من العام لمناقشة تنسيق الجهود بين الوزارتين بشأن قضايا المساجين . - التخاطب مع الجهات المعنية بالسلطة القضائية بخصوص السجناء في المؤسسات العقابية. - التخاطب مع رئيس مجلس الوزراء بشأن التقرير الخاص بشان المساجين تنفيذاً لتوصيات مجلس النواب.	نتائج الدراسة لمعالي الوزير	%60			
14	العمل على نشر الوعي القانوني والقضائي في المجتمع بما يساهم في تنمية احترام القانون وقدسية ومكانة القضاء وقدسية العدالة.	تنفيذ حلقات نقاشية تليفزيونية وإذاعية بحسب الخارطة البرمجية لوسائل الإعلام.	إعداد رؤية خاصة لتنفيذ الحلقات النقاشية وتحديد الموضوعات التي ستتضمنها.	- تنفيذ عدد (2) حلقة تلفزيون مع قيادات الوزارة حول أبرز القضايا على الساحة الوطنية وما تتعرض له البلاد من العدوان الغاشم.	تنفيذ الحلقات وبثها بشكل مباشر أو تسجيلي.	%100	الإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية		
			التواصل مع المؤسسة العامة للإذاعة التليفزيون	- تنفيذ (6) لقاءات وحلقات إذاعية مع قيادات الوزارة حول إستهداف العدوان لمباني القضاء ورصد وتوثيق جرائم العدوان.					
			تنفيذ الحلقات وبثها بشكل مباشر أو تسجيلي.						

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة لعام 2017م

م	الهدف العام	الهدف التشغيلي	السياسات والإجراءات	ما تم تنفيذه	مؤشر القياس	نسبة التنفيذ	جهة التنفيذ		أسباب عدم التنفيذ
							رئيسي	مشارك	
		بث مواد توعوية في موقع القضائية نت والمواقع الإليكترونية الأخرى.	إعداد المادة الخاصة بعملية التوعية (فلاشات – أخبار – تقارير – مقابلات ...الخ).	- ترجمة عدد من التقارير الإخبارية حول صمود القضاء في وجه العدوان والأضرار التي لحقت به وإبراز جرائم العدوان مع القضاء والقضاة.	نشر المواد التوعوية على موقع القضائية نت والمواقع الإليكترونية الأخرى.	%100			
			عرضها على معالي الوزير لاعتمادها والإذن بنشرها.						
			نشر المواد التوعوية على موقع القضائية نت والمواقع الإليكترونية الأخرى.	- تنفيذ وبث عدد من التقارير حول وضع القضاء في ظل العدوان وصمود السلطة القضائية.					
				- تم بث مواد توعوية مختلفة عبر موقع القضائية نت على مدى عام كامل خاصة بأبرز جرائم العدوان على القضاء والأضرار التي لحقت به وصمود القضاء والقضاة.					
		إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها وزارة العدل.	متابعة الفعاليات واللقاءات والإجتماعات التي تتم في إطار الوزارة أو تشارك فيها وإعداد المادة الخبرية عنها.	- إجراء تغطية إعلامية لكافة الفعاليات والمشاركات والزيارات الميدانية والإجتماعات واللقاءات والتدشين التي نفذها معالي وزير العدل وعدد من قيادات الوزارة وقيادات السلطة القضائية وهي كما يلي:- 1. إقامة (29) فعالية. 2. عقد (29) إجتماع. 3. عقد وإقامة (11) لقاء. 4. ترتيب وتنسيق (17) زيارة. 5. إفتتاح وتدشين (8) ورش عمل وفعاليات. 6. المشاركة في (3) مهرجانات.	نشر الأخبار على موقع القضائية نت والمواقع الإليكترونية والصحيفة القضائية والصحف الأخرى.	%100			
			رفع المادة الخبرية لوزير العدل للإذن بنشرها.						
			نشر الأخبار على موقع القضائية نت والمواقع الإليكترونية والصحيفة القضائية والصحف الأخرى.						
		الإستمرار في إصدار الصحيفة القضائية.	إصدار الصحيفة القضائية كل ثلاثة أشهر.	- لم يتم إصدار الصحيفة القضائية	إصدار الصحيفة القضائية كل ثلاثة أشهر.	%0	هيئة الصحيفة القضائية		عدم توفر الاعتمادات المالية للطباعة نظراً لتوقف المطبعة القضائية عن القيام بعملها.